الهيمنة: دراسة في تحولات المفهوم

د. أسعد صالح الشملان *

مستخلص:

تتناول هذه الدراسة، من خلال استلهام مقاربة جنيالوجية، مفهوم الهيمنة بدءًا من نشوئه في الفكر اليوناني القديم، ومرورًا بظهوره بمعنى مختلف في خطاب الاشتراكيين الاجتماعيين الروس في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومن ثم إعادة صياغته في فكر أنتونيو غرامشي، ووصولًا إلى تحويره الجذري وإنتاجه كأداة رئيسة و واعدة في مدرسة التحليل السياسي ما بعد البنيوي في وقتنا الحاضر، مفردة اهتمامًا خاصًا للتطور الأخير.

كلمات مُفتاحية:

التحليل السياسي، الهيمنة، الجنيالوجيا، الديمقراطية–الإجتماعية،غرامشي، الجوهرانية، ما بعد الماركسية، ما بعد الحداثة ، التمفصل، ما بعد البنيوية.

مُقدمة:

يدرك العاملون في حقل التحليل السياسي أن هناك عددًا غير قليل من المفاهيمهم المستخدمة في علم السياسة تفقد الكثير من معانيها الاصطلاحية بسبب دخولها في استعمالات اللغة العادية مما يؤدي إلى فقدانها كثيرًا من معانيها الدقيقة، ومضامينها المتميزة، ولقد أشار إلى ذلك "خلدون النقيب" في معرض تناوله للطريقة التي يستعمل بها عامة المثقفين مصطلحات مثل الدكتاتورية والشمولية والتسلطية، أو الأسلوب الذي يتم به توظيف مفاهيم من نوع القوة والسلطة، والتعامل معها وكأنها مترادفات، أو ذات معانٍ متشابهة، "وكأن بإمكاننا أن نستبدل الواحدة بالأخرى دون ضرر كبير، وهذا غير صحيح"[1].

مشكلة البحث:

* أستاذ العلوم السياسية المساعد، معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، الرياض، السعودية.

يمثل مفهوم الهيمنة*hegemony* دليلًا مهمًّا على التشويش الذي يلحق باللغة الاصطلاحية عند التوسع في استخدامها بدون الوعي بخلفياتها المنهجية، والرهانات النظرية والعملية التي جاء المفهوم ليتصدى لها؛ فمفهوم الهيمنة تعطيه اللغة العادية معاني القسر والسطوة والقهر والإخضاع غير المشروع، والتمركز في موقع يسيطر على البناء السياسي والاجتماعي... وغيرها من المضامين والإيحاءات التي تشير إلى ما هو سالب مفرغة إياه بذلك من شحنته الإيجابية المتعلقة بتشييد وبناء الهويات السياسية، والكسب الأيديولوجي، وإقامة التحالفات العضوية، والاختراق السياسي للخصومإما عن طريق استيعابهم، أو تشتيتهم... وغيرها من المعاني التي تطور المفهوم في العقود الأخيرة ليتضمنها. فقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة بروزًاوتطويرًا مطردًا في حقل التحليل السياسي لمفهوم الهيمنة، ولكن هذا الحضور المتنامي لم يأخذ ما يستحقه من المتابعة في الإنتاج البحثي العربي المعني بآليات التعبئة والنزاع والتحول السياسي على الرغم من شيوع استخدام المفردة ذاتها من جهة، ومواتاة المشهد السياسي في غير بلد عربي للتوظيف المثمر للمفهوم من جهة أخرى.

منهج البحث:

يوظف هذا البحث المقاربة الجنيالوجية ***genealogical method*** في دراسة المفاهيم التحليلية، والتي دشنها ميشيل فوكو(1926-1984) بتأثير من فريدريك نيتشه(1844–1900) في التحليل السياسي النقدي المعاصر، وتنهض تلك المقاربة على فكرة تاريخية المفاهيم، والتنبه إلى تحول معانيها ومدلولاتها، ومفاصل انفكاكها عن أصولها الزمانية، وتجدد حيويتها بفعل أنماط شتى من التعديل والتحوير والقلب بما يمنع تجميدها في تعريفات ثابتة مسبقة تحدها حدًّا[2]. ويتصل بذلك أن الدراسة تستبطن فكرة "فوكو" عن "البداية" المفتوحة لهوية قابلة لاحتمالات عدة بدلًا من الفكرة الغائية عن "الأصل"***origin***الحاملهوية مكتملة. فتطور مفهوم الهيمنة– كما ستكشف هذه الدراسة– يقوم على حالة من المزاوجة بين الانفصال والاتصال(الانقطاع والاستمرار) منظورًا له من زاويةما أسماه "فوكو" "تاريخ الحاضر"***history of the present***[3]، والذي يختلف جذريًّا عن منظور " تاريخ الأفكار السياسية" كونه ينطلق في مقاربته للماضي من خلال الوقوف على أرضية تفرضها المقتضيات العملية للحاضر وحاجاته وأولوياته، والمنعرجات التي أدت إلى نشوئه. وكما سنوضح تستلهم هذه الدراسة أيضًا في مقاربتها لمصطلح الهيمنة بعض المفاهيم التي أفرزتها التوجهات النقدية المعاصرة، ولاسيما ما بعد الحداثية في تقصي تحولات مفهوم الهيمنة.

هدف البحث وأهميته:

يهدف هذا البحث إلى دراسة التطور النظري والمفاهيمي لمصطلح الهيمنة وصولًا إلى

استعمالاته الراهنة بوصفه أداةً تحليلية لا غنى عنها في مجال التحليل السياسي المعاصر. وستفرد هذه الدراسة اهتمامًا خاصًّا بالجوانب المتعلقة بصياغة الاستراتيجيات السياسية التي يحملها مفهوم الهيمنة، وبالتالي تأتي كمحاولة لضبط معنى المفهوم، وإيضاح ما ينطوي عليه من أبعاد مهمة للتحليل السياسي المعاصر بعيدًا عن الانشغال بالجانب المعياري في الاستعمالات الرائجةلمفردة"الهيمنة"، والذي كثيرًا ما ألحق بهذا المفهوم التشويش. فمفهوم الهيمنة باعتباره أداة تحليل سياسي– كما يرتسم اليوم– قابل للتوظيف كأداة للتحليل والفعل السياسي الاستراتيجي من قبل توجهات سياسية قد تكون متضاربة أو متناقضة من حيث توجهاتها المحافظة أو التغييرية، فلم تعد الهيمنة كما كانت في مهادها الحديث أداة نظرية "يسارية" ضد كل "يمين"، مع إدراكنا أن هذا المفهوم ما زال مفتوحًا على الإضافات النظرية وإعادة التشكيل.

الجذور التاريخية لمفهوم الهيمنة:

تعود الأصول اللغوية للهيمنة **hegemony** إلى المفردة الإغريقية القديمة **egomonia** وهي –بحسب باحث مرموق– موجودة في اللغة العربية على الأغلب من نفس الجذر من خلال مفردة الهيمنة.[4] وكان العصر اليوناني الكلاسيكي قد شهد أول ظهور لفكرة الهيمنة، حيث استخدم أرسطو هذه الفكرة للإشارة إلى القيادة بين أطراف متساوية، ولخدمة أهداف جماعية، فيما استخدم فكرة الاستبداد كنقيض للهيمنة للإشارة إلى توظيف القائد لسيادته على الآخرين من أجل مصالحه الذاتية. فالهيمنة في الاستعمال الأرسطي تشير إلى الحكم المكون من مواطنين متساوين وأحرار، فيما نقيضها هو الاستبداد الذي يتمثل في علاقة الإكراه التي يمارسها السيد على عبيده.

من الواضح أن التقسيم الأرسطي يمثل امتدادًا لتصنيفه للنظم السياسية، والذي قام على أساس منطق التضاد***binary opposition***، والذي بموجبه يكون أحد أصناف الحكم صالحًا ومشروعًا، فيما يكون الآخر إفسادًا له. وتقوم هذه المعارضة الأرسطية على أساس معيار المصلحة التي يتوخى شكل الحكمتحقيقها، وبالتالي فإن الملكية هي النظام السياسي الذي يحكمه فرد واحد لخدمة جموع الناس، بينما يشير الطغيان إلى النظام السياسي الذي يحكمه فرد واحد لخدمة مصلحته الذاتية. وكذلك الحال بالنسبة لأنماط الحكم الأخرى، حيث الألجارشية***Oligarchy***(القلة الجشعة) هي فساد للحكم الأرستقراطي(القلة المتميزة) إلخ..

ولقدقام المفكرون اليونانيون القدماء، من داخل هذا التقسيم الأرسطي، بتطوير مصطلح "الهيمنة" لتوصيف القيادة المنوطة بدولة كبيرة في حلف عسكري تم تشكيله على أساس طوعي بين مجموعة من الدول بما يخدم مصالحها الجماعية، لتمييزه عن مصطلح

"الإمبراطورية" الذي استخدموه لوصف الحالة التي يكون فيها التحالف بين الدول مسخرًا لخدمة الدولة الأقوى فيها. فالهيمنة عندهم تشير إلى وجود ندية بين دول حليفة على الرغم من التفاوت في حجمها وقدراتها، وتتجسد هذه الندية في توجيه غاية التحالف نحو تحقيق المصلحة المشتركة لأعضائه. أما الإمبراطورية فإنها لا تعدو أن تكون إلحاقًا من قبل الدولة الأكبر في التحالف للدول الأصغر، وتسخيره لخدمة مصالح هذه الدولة الأكبر.[5]

ويتفق الباحثون على اختفاء مصطلح الهيمنة من الكتابات السياسية عقب الفترة الكلاسيكية اليونانية ليعاود الظهور بمعنى جديد في منتصف القرن التاسع عشر، ولكن قبل متابعة المفهوم في ظهوره الجديد لابد من الإشارة إلى ما ذكره نزيه أيوبي من أن مفهوم الهيمنة في استعمالاته الحديثة يحمل شيئًا من فكرة "الالتحام" عند ابن خلدون (1332–1406)، والتي تعني أهمية وجود اندماج اجتماعي وتناغم أيديولوجي، وليس فقط القوة القاهرة (الغلب)، لديمومة قيادة جماعة معينة.[6]

مفهوم الهيمنة في العصر الحديث:

شهد خطاب الجماعات الاجتماعية–الديمقراطية*Social Democrats* في روسيا في العقد الثامن من القرن التاسع عشر أول ظهور للفكرة *الحديثة* عن "الهيمنة" كتعبير عن استراتيجية سياسية. فلقد قدم الاجتماعيون– الديمقراطيون الروس الهيمنة *كاستراتيجية* للإطاحة بالنظام القيصري تقوم على أساس إنشاء تحالف تقوده الطبقة العاملة الروسية مع القوى الأخرى المناهضة للقيصرية ولا سيما الطبقة الوسطى الناشئة والمثقفين الليبراليين وطلائع الفلاحين.وقامت رؤيتهم على تقدير استراتيجي مفاده أن الطبقة البرجوازية في روسيا في حالة من الهشاشة بما يجعلها غير قادرة على أخذ زمام المبادرة في مقارعة النظام القيصري، والتي رأت أنه في جوهره نظام إقطاعي، وبالتالي فإنه على الطبقة العاملة تعويض هذا الضعف البنيوي عن طريق الأخذ على عاتقها الدفاع عن المطالب الديمقراطية، وإنجاز مهام الثورة الديمقراطية البرجوازية التي ارتبطت في تجربة أوروبا الغربية بتطلعات وإنجازات الطبقة البرجوازية الصاعدة على خلفية الثورة الصناعية.[7]

ويشير "بيري أندرسون" في دراسة مهمة إلى أن مصطلح الهيمنة بات واحدًا من الشعارات المركزية للحركة الاشتراكية (الاجتماعية– الديمقراطية) الروسية ابتداءً من العقد الأخير من القرن التاسع عشر وحتى قيام الثورة البلشفية في العام 1917م، حيث تطورت فكرة الهيمنة آنذاك لتمثل جوابًا على سؤال أساسي شغل الأوساط الاجتماعية– الديمقراطية في روسيا وتمثل في أسباب فشل ظهور ثورة برجوازية فيها على نمط الثورات البرجوازية التي شهدتها بلدان غرب أوروبا ابتداء من الثورة الفرنسية، ووصلت إلى ذروتها في العام 1848م.[8]

ارتسمت فكرة الهيمنة إذن بالنسبة للاجتماعيين الديمقراطيين الروس باعتبارها أداة نظرية رئيسة في تحليل واقع تاريخي خاص بروسيا، رأى في هذا الواقع خروجًا على التطور التاريخي "الطبيعي"- كما سطرته النظرية الماركسية- أي التدرج المتصاعد في التطور التاريخي من النظام الإقطاعي الأرستقراطي إلى النظام البرجوازي الليبرالي وصولًا إلى النظام الاشتراكي الديمقراطي وانتهاءً بإقامة نظام شيوعي. وحسب النظرية الماركسية الكلاسيكية للتطور التاريخي (فلسفة التاريخ) التي تبناها خطاب الاجتماعية-الديمقراطية في روسيا فإن هذا التعاقب الخطي تقوده في كل مرحلة طبقة اجتماعية صاعدة تتطابق مصالحها الموضوعية مع التغيير الجذري لبنية المجتمع. فالانتقال من مرحلة الإقطاع إلى مرحلة الرأسمالية تقوده الطبقة البرجوازية الصاعدة فيما يطلق عليه بالثورة الديمقراطية، ويتشكل منه النظام الديمقراطي- الليبرالي، أما التحول نحو الاشتراكية الذي يعقبه فتقوده طبقة العمال الصناعيين (البروليتاريا) من خلال ثورة اشتراكية بعد أن يستنفد النظام القديم بقيادة البرجوازية أغراضه ومهامه. فلكل مرحلة تاريخية طبقة تقودها وهيعادة ذات الطبقة التي كان دورها الأساسي قيادة التحول من مرحلة باتت متقادمة على سلم التطور التاريخي- كما تراه فلسفة التاريخ الماركسية- إلى أخرى أكثر تقدمًا.

وبذلك يمكن القول بأن فكرة الهيمنة بتجلياتها الحديثة المبكرة تمت صياغتها كمفهوم طارئ للتعويض عن غياب المسار "الطبيعي" للتطور السياسي المرتبط بالتحول الرأسمالي كما تصورته النظرية الماركسية الكلاسيكية.وبعبارة أخرى يمكن القول بأن الصياغة المبكرة لفكرة الهيمنة في العصر الحديث- كما ظهرت في خطاب الاجتماعيين-الديمقراطيين الروس- أتت كمحاولة لصياغة مفهوم تعويضي وظيفته ردم الهوة المتسعة بين الافتراضات المسبقة للنظرية الماركسية ورؤيتها التعاقبية الغائية للتطور التاريخي من جهة وبين الواقع الروسي الذي لا يتسق مع هذه الافتراضات للتطور "الطبيعي". وضمن هذا الإطار- كما يشير بيري أندرسون-فإن مصطلح الهيمنة "شكل واحدًا من أكثر الأفكار ألفة واستعمالًا في نقاشات الحركة العمالية الروسية قبل ثورة أكتوبر".[9]وعقب الثورة انحسر استعمال المفهوم في الأوساط الاشتراكية الروسية، وذلك لسبب أساسي تمثل في أن صياغته تمت للتنظير لدور الطبقة العاملة في الثورة البرجوازية الديمقراطية، وبالتالي أصبح غير ذي صلة بسبب قدوم ما تم اعتباره ثورة اشتراكية.

ولكن مصطلح الهيمنة عاد إلى الظهور في المؤتمر الرابع للاشتراكية الدولية(الكومنترن) في العام 1922م، ولكن بمعنى مختلف وأكثر توسعًا؛ فقد تم تقديمه على أنه آلية تسيطر بمقتضاها الطبقة البرجوازية على البروليتاريا(الطبقة العمالية الصناعية) عن طريق جعلها ترضخ من خلال التضليل السياسي والأيديولوجي،أوما اصطلح على تسميته في تلك الأدبيات بزرع "الوعي الزائف" لمشروعية فصل العمل الاقتصادي النقابي عن العمل السياسي،

أي نزع التسييس عن المطلب الاقتصادي. فمن خلال هذا الفصل تضمن البرجوازية–حسب هذه النظرة– انتفاء أي تهديد جدي لسيطرتها على المجتمع ككل. ويمكن القول– كما أشار أندرسون–بأن غرامشي–والذي سيقترن اسمه بمفهوم الهيمنة–ورث هذه الفكرة من تقليد الاشتراكية الدولية. [10]

تطور مفهوم الهيمنة عند غرامشي:

ارتبط التداول العام لمفهوم الهيمنة في السياق العريض للعلوم الإنسانية باسم المفكر الإيطالي أنتونيو غرامشي(1891-1937) حتى باتا كأنهما صنوان، وعلى الرغم من أن إضافة غرامشي لمفهوم الهيمنة أمر لا يمكن إغفاله، إلا أنه ينبغي الأخذ في الحسبان أن "الهيمنة" كأداة استراتيجية للتحليل والعمل المهتم بآليات التغيير السياسي لها تاريخ يسبق غرامشي كما أوضحت الصفحات السابقة، كما أن لها تطورات جذرية، بالمعنى المنهجي وليس الزمني فقط، فيما بعد غرامشي كما سيتضح في الصفحات اللاحقة.

يمكن القول بأن هناك مدرستين في مقاربة فكر غرامشي ككل قدمتا استخلاصاتهما حول مناط أهمية إنتاجه الفكري بطريقتين مغايرتين تمامًامما أنتج في الأدبيات المعنية مقاربتين مختلفتين لمفهوم الهيمنة عند غرامشي. فلقد قدمت المدرسة الأولى غرامشي باعتباره مفكرًا إيطاليًا في المقام الأول تستمد إسهاماته النظرية معانيها من الخلفية التاريخية الخاصة بإيطاليا في العصر الحديث، وما أنتجته من تحديات فكرية وسياسية. ويمكن إجمال هذه التحديات بتضافر عوامل أهمها: فشل مشروع "النهضة" الإيطالي الذي بدأ في القرن السادس عشر في بناء دولة قومية،ووجود هوة شاسعة ومتزايدة الاتساع بين الشمال الصناعي (المتقدم) والجنوب الزراعي (المتخلف)،والعداء الممتد والمستحكم بين الفاتيكان والدولة الإيطالية المركزية في روما مما أدى إلى إضعاف عملية دمج الجماهير الكاثوليكية في الحياة السياسية الإيطالية، وأخيرًا ضعف التطور الرأسمالي وتناقضه في إيطاليا. وفي المحصلة النهائية نظرت هذه المدرسة إلى إسهامات غرامشي على اعتبار أنها إسهامات أصيلة في موضوع "التطورغيرالمتكافئ" ***Uneven Development*** في أطراف النظام الرأسمالي، وأنها غير ذات صلة وثيقة بأوضاع الدول الرأسمالية المتقدمة.[11]

بينما نظرت المدرسة الثانية– وهي الأكثر شيوعًا وتأثيرًا– إلى فكر غرامشي بصورة مغايرة، إذ رأت فيه منظرًا من الطراز الأول لاستراتيجية التغيير الثوري في الدول الصناعية المتقدمة. فحسب هذه المدرسة تنبني المفاهيم المركزية لفكر غرامشي– وأهمها مفهوم الهيمنة– على خصوصية التعقيدات التي تتسم بها أوضاع المجتمع المدني والنظام السياسي في

المجتمعات الصناعية المتقدمة في الغرب، معتبرة غرامشي المنظر الأكثر أهمية للتداعيات السياسية التي تلت إعادة هيكلة النظام الرأسمالي بعد أزمة الكساد العظيم في أواخر العشرينيات وما أعقبها من بروز دولة الرعاية الاجتماعية في ثلاثينيات القرن الماضي (العشرين)، وما أنتجه ذلك من تعقيدات في العلاقة بين البنية الاقتصادية والبنى السياسية والأيديولوجية في الدول الصناعية المتقدمة[12].ولكن ما يهمنا في سياق هذا البحث هو أن إسهامات غرامشي النظرية ينبغي النظر إليها باعتبارها تقف على مستوى أبعد، خصوصًا فيما يتعلق بتناوله لمفهوم الهيمنة. فغرامشي– كما ذهبالباحثان البارزان أرنستو لاكلاو وشانتال موف– أكثر من أي منظر آخر في زمنه وسع من مجال دور العامل السياسي في إعادة بناء وترتيب المعطيات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال إسهاماته الجذرية في إعادة صياغة مفهوم الهيمنة. فهذا المفهوم بات في ضوء إضافات غرامشي يحمل مضامين تتجاوز بصورة جذرية فكرة التحالف الطبقي المرحلي كما وجدناها عند الاجتماعيين– الديمقراطيين الروس. ويمكن استخلاص – بناءً على ما بسطته دراسات "لاكلاو وموف"– أن غرامشي طور مفهوم الهيمنة، وجعل منه حجر الزاوية لشرح وتحليل سياسي قابل للتوظيف عند تناول أوضاع الدول المتقدمة صناعيًّا والدول النامية على حد سواء، وبالتالي أفسح المجال باتجاه الدفع نحو تعويم المفهوم، وفصله عن أي مرجعية بعينها سواءً كانت جيوسياسية(الغرب)، أو تشكيلة اجتماعية– اقتصادية (الرأسمالية)[13].

وتشير شانتال موف في دراسة رائدة[14]إلى أنه يمكن استخلاص تصنيف من ثلاثة مستويات متدرجة عند غرامشي لتطور الوعي واستراتيجيات العمل الجماعي السياسي تمثل "الهيمنة" أعلاها وأكثرها شمولية واكتمالًا، ويمكننا إجمالها على النحو التالي:

أ) مستوى المصالح الاقتصادية الفئوية (corporate): وينحصر فيها الاهتمام في التعبير والدفاع والسعي نحو تحقيق مصالح اقتصادية– اجتماعيةلفئة بعينها، ويرجع غرامشي هذه الممارسة إلى العصور الوسيطة ويرى شيوعا لها في العصر الحديث تشيع من خلال العمل النقابي البحت، حيث يقوم زملاء المهنة بإنشاء حالة من التضامن بينهم؛ فالمهندس من خلال العمل النقابي يجد نفسه في علاقة تضامن مع زميله المهندس، والمحامي مع زميله المحامي... إلخ، ولكن المهندس لا يشعر بضرورة التضامن مع المحامي أو العكس، فمستوى المصالح الاقتصادية الفئوية هو مستوى شعور المنتمي إلى جماعة مهنية متجانسة بحاجته إلى التنظيم الذاتي بغرض الدفاع عن مصالح منبثقة من واقع مهنته. ولقد حمل غرامشي بشدة على هذا المستوى من العمل الجماعي حيث رأى فيه تواطأ فعليا على إدامة الأوضاع القائمة[15].

ب) مستوى المصالح الاقتصادية الطبقية: ويتسع في هذا المستوى الوعي والاهتمام بالمصالح والعمل الجماعي على تحقيقها ليشمل الطبقة الاقتصادية- الاجتماعية برمتها، ولكن فقط على مستوى الدفاع عن مصالح اقتصادية محضة خاصة بهذه الطبقة، ولا يمنع ذلك من اشتمال برنامج الطبقة في الدفاع عن مصالحها الاقتصادية على مطالب ذات جوانب سياسية تتعلق بإصلاح مؤسسات الدولة والإدارة العامة والمشاركة في صنع القرار، إلا أن هذا يتم ضمن حسابات تكاد تكون منغلقة على تعظيم المكاسب الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالطبقة، ولا تهدد الأسس العامة للوضع السياسي والاجتماعي القائم.

ت) مستوى الهيمنة: وهو مستوى العمل الجماعي الذي نافح عنه غرامشي من خلال تطويرهلفكرة الهيمنة من آلية عارضة للتحالف الطبقي تحتمها ظروف استثنائية وطارئة- كما عند الديمقراطيين الإجتماعيين الروس- إلى استراتيجية للفعل السياسي تقوم بموجبها طبقة أساسية(وهذه تنحصر عند غرامشي في المجتمع الصناعي-الرأسمالي إما في طبقة البروليتاريا أو طبقة البرجوازية) بربط مصالح طبقات وجماعات أخرى بمصالحها عن طريق الكسب الأيديولوجي إما بغرض الحفاظ على استقرار الوضع القائم وديمومة موقعها القيادي فيه(البرجوازية)، أو بغرض إحلال بديل عنه(البروليتاريا)[16]. فالهيمنة كاستراتيجية سياسية يمكن أن تخدم أهدافًا محافظة أو أهدافا تغييرية وثورية.

يمكنناالقول أن غرامشي دشن بصورة منهجية معنى الهيمنة كأداة تحليل سياسي، وآلية للتعبئة الجماعية المنظمة لا تحمل مضامين معيارية ثابتة، فما بدأ مع الديمقراطيين- الاجتماعيين الروس من صياغة للهيمنة كاستراتيجية لليسار للتعبئة ضد الحكم القيصري في روسيا، وصل ضمنيًّا مع غرامشي من خلال تطويره للمفهوم،وعلى الرغم من انحيازاته الأيديولوجية المعلنة، إلى استراتيجية عامة قابلة للتوظيف من قبل أي طبقة اجتماعية أساسية بصرف النظر عن انتمائها الأيديولوجي.

وعلاوة على ذلك يمكن أن يستفاد من إضافات غرامشي، وإعادة تشكيله لمفهوم الهيمنة، أن العمل السياسي بموجبها لا يقتصر- كما في الماركسية التقليدية- على وعي الطبقة بمصالحها "الموضوعية"، وتوجيه نشاطها السياسي وفق حدود هذه المصلحة. ولكنه يتجاوز ذلك إلى كسب جماعات أخرى من المجتمع المدني إلى مواقعها من خلال إدخال الطبقة الأساسية لتغييرات(يسميها غرامشي تضحيات) في محتوى مصالحهاومواقفها الأيديولوجية والسياسية لتتوافق مع مصالح ورؤى هذه الجماعات.

ومن المهم التأكيد على أن الكسب الأيديولوجي لا يعني التزييف أو التضليل، بل العملية التي يتم بموجبها استيعاب تطلعات هذه الجماعات ضمن الإطار الأيديولوجي المرن للقوة

الكاسبة، وإنتاج هوية جماعية جديدة. فالفعل الهيمني بات مع غرامشي صنوعملية إنتاج ذاتٍ سياسية جديدة، أو ما يمكننا أن نطلق عليه من خلال توظيف لغة فوكو "عمليةتذويت"*subjectivation* مؤداها خلق هوية جماعية تتجاوز الهوية الطبقية إلى إطار سياسي أوسع.

النقد مابعد الماركسي لمفهوم الهيمنة عند غرامشي:

انشغل جل المباحث ما بعد الحداثية بموضوعات فلسفية وأدبية وجمالية، غير أنه ظهرت باطراد خلال العقود الثلاث الأخيرة مقاربات سعت إلى الاستفادة من النقد ما بعد الحداثي للحداثة، وتوظيفه في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية المختلفة. إن نظرة ولو سريعة للنقاشات الأكاديمية الحالية تظهر توغل المقاربات ما بعد الحداثية فيها، والتي بالرغم من تداخل مضامينها تتخذ أسماءً شتى من بينها ما بعد البنيويةPost-Structuralismوغير الجوهرانيةnon-essentialistومابعد الأساساتيةPost-Foundationalism، و ما بعد الماركسية *Post-Marxism*. وفي المحصلة – كما يشير هوارث– لم يعد بإمكان الدراسات المنهجية تجاهل الحضور المتنامي لهذه المقاربات في "حقول أكاديمية عامة وفرعية متعددة مثل علم الاجتماع، وعلم السياسة، والعلاقات الدولية، والدراسات الثقافية والإعلامية، والتاريخ، والجغرافيا، ودراسة المنظمات، والأنثربولوجيا، وعلم النفس الاجتماعي، واللسانيات، والنقد الأدبي."[17]ولاينبغي التسرع في النظر إلى هذه التطورات باعتبارها "موضة" عابرة، فمثل هذه الأحكام الانطباعية ستكون بلاشك ضربًا من الأمنيات الواهمة "أكثر منها حقيقة واقعة"[18]. فالمقاربات ما بعد الحداثية في حقيقتها جهود متراكمة لاختطاط أفق جديد في التحليل السياسي والاجتماعي والثقافي ما زال علم السياسة في العالم العربي للأسف متأخرا عن مواكبتها.

وفي مجال التحليل السياسي قامت المقاربات ما بعد الحداثية على الاستفادة من النقد الذي تمت صياغته للأسس الميتافيزيقية للخطاب الفلسفي، وسحبته إلى نطاق المفاهيم الموظفة في مجال تكوين الهويات السياسية. وكان لمفهوم الهيمنة وتطويره أهمية خاصة في هذا المجال خصوصًا فيما بات يعرف بالمقاربة ما بعدالماركسية، حيث حمل هذا المنظور نقدًا جذريًّا للنظرية الماركسية وصولًا إلى تفكيك الصياغات المفاهيمية المتقدمة لغرامشي في إطارها.

وفيما يتصل بغرامشي فقد أخذ عليه المنظور ما بعد الماركسي إصراره على حصر دور الرافعة للهيمنة بطبقة اجتماعية أساسية تستمد دورها الحاسم من موقعها في نمط الإنتاج الاقتصادي السائد في المجتمع، ما جعل مقاربته لا تنفك– رغم عناصر الجدة فيها– عن الدوران في فلك التحليل الطبقي الذي طبع المنظور الماركسي للسياسة. فغرامشي– كما يرى لاكلاو– ورغم

إضافاته المهمة، يظل حتى النهاية محتفظًا بالفكرة الماركسية الكلاسيكية القائمة على فرضية سوسيولوجية- تاريخية ثبت خطؤها، والذاهبة إلى أن المجتمع الرأسمالي- الصناعي الحديث ينحو باتجاه التمحور حول طبقتين أساسيتين هما الطبقة العاملة الصناعية والطبقة البرجوازية باعتبارهما تمثلان قطبي الإنتاج في المجتمع الصناعي- الرأسمالي (ولا يتبقى خارج ذلك سوى شرائح اجتماعية وطبقة فلاحية محتم عليها الذوبان أو الالتحاق السياسي بإحدى الطبقتين)، وأن الرافعة للهيمنة فيه بالضرورة هي إحدى هاتين الطبقتين، وعلاوة على ذلك تفترض رؤية غرامشي أن هذه الرافعة الطبقية سابقة في تكوينها الموضوعي على الفعل السياسي الهيمني ذاته، أي أنها تنتج الهيمنة دون أن يكون للأخيرة دور أساسي في تكوين هذه الرافعة الطبقية. وهكذا فإنه بالنسبة لغرامشي تمثل الطبقة الأساسية المنبثقة من القاعدة الاقتصادية افتراضًا ضروريًا ومقولة قبلية توجد بصورة سابقة على أي عملية هيمنة، وهذا ما يفسر نظرته الأساسية للهيمنة على أساس أنها معادلة صفرية يؤدي فيها فشل هيمنة الطبقة العاملة بالضرورة إلى إعادة بناء هيمنة البرجوازية:

"هناك لب جوهراني في فكر غرامشي يضع حدًّا للمنطق التقويضي للهيمنة، فالزعم بأن الهيمنة ينبغي أن تكون دومًا متطابقة مع طبقة اقتصادية أساسية لا يعني فقط الإصرار على المقولة الماركسية الجوهرانية في الحتمية الاقتصادية، ولكنه يتعدى ذلك إلى الزعم الماهوي بأن الاقتصاد يشكل حدًّا لا يمكن تجاوزه في أية محاولة لإعادة البناء السياسي والاجتماعي من خلال الفعل الهيمني."[19]

وفي المحصلة النهائية-حسب المقاربة ما بعد الماركسية- ظلت إضافات غرامشي لمفهوم الهيمنة حبيسة للمنظور الجوهراني لتكوين الهويات السياسية الذي اتسمت به النظرية الماركسية في عموميتها، والقائم على افتراض أنتولوجي يرى الهوية السياسية مرتبطة بالضرورة بالانتماء الطبقي.

الصياغة ما بعد الماركسية لمفهوم الهيمنة:

تستعمل عبارة ما بعد الماركسية اليوم لتشير إلى الانفصال عن النظرية الماركسية الذي دشنته توجهات يمكن وصفها "ما بعد حداثية" من خلال استلهامها للمقاربات ما بعد البنيوية.[20] ولابد من التأكيدعلى أن هذه المقاربة ما بعد-الحداثية لمفهوم الهيمنة لا تقوم على مجرد نقد سجالي للنظرية الماركسية، وإنما تنبني على شروحات سوسيولوجية ومفاهيمية مؤداها التشديد على هشاشة الخطاطة schema النظرية للتصور الماركسي عن السير العام لظاهرة الرأسمالية، وعجزها البين عن تحليل آليات نشوء وتكون الهويات السياسية في العالم المعاصر.

وينطلق أصحاب هذا التوجه من جرد لما يرونه تحولات هيكلية شهدها النظام الرأسمالي طوال القرن العشرين تضافرت في إضعاف منطلقات النظرية الماركسية ونجاعة المفاهيم الإستراتيجية السياسية التي صاحبت هذه النظرية. ويمكن إجمال المحصلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الرئيسة لهذه التحولات في التالي:

1- انحسار نسبة الطبقة العاملة الصناعية(البروليتاريا) في مجموع قوة العمل في الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيًا،وظهور وانتشار أنماط جديدة من الاحتجاجات الاجتماعية جسدتها ما يسمى " الحركات الاجتماعية الجديدة" مثل الحركات النسوية والطلابية والبيئية حاملة معها ديناميات للتعبئة السياسية تخرج عن إطار النزاع الذي افترضت النظرية الماركسية مركزيته بين الطبقتين الرأسمالية والعمالية، ولها محركات لا ترتبط بمقولة النزاع على "فائض القيمة"، وهي الفكرة المحورية للنظرية الماركسية حول بواعث النزاعات الاجتماعية في عصر الرأسمالية- الصناعية.

2- تزايد في النزعة المحافظة للعمال الصناعيين في كثير من الدول الرأسمالية المتقدمة في النصف الثاني من القرن العشرين مقارنة بنظرائهم في القرن التاسع عش، صاحبها قدرة ملحوظة لدولة الرعاية الاجتماعية على التكيف وامتصاص الاحتجاجات والنزعات الثورية.

3- بروز أنماط من التعبئة الجماهيرية كما في التوجهات القومية، خصوصًا في دول العالم الثالث، سمتهاالأساسية الحشد الشعبوي، لا تتوافق مع المقولة الماركسية في مركزية الصراع الطبقي، ولا يمكن فهمها من خلالها.

وعلى مستوى آخر من النقد للنظرية الماركسيةشدد التوجه ما بعد الماركسي على أن مقتضيات إنزال المخطط النظري الماركسي-اللينيني على أرض الواقع، والذي جسدته التجربة الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية أفرزت أزمات كشفت عن تسلطية ثاوية في الخطاب الماركسي ذاته بدلالة ظهور أنماط جديدة وأشد عنفًا ووطأة من التسلط والاستغلال باسم "ديكتاتورية البروليتاريا".

وبالإضافة إلى هذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فإن أصحاب هذا التوجه يشيرون أيضًا إلى هزات فكرية، وتطورات إبستمولوجية شهدها الفكر المعاصر تدور حول نقد الجوهرانية، لم يعد بالإمكان تجاهلها من قبل التحليل السياسي المعاصر، وما أفرزه ذلك من تقويض لأسس المدرسة الماركسية خاصة، والمفاهيم الحاكمة للتوجه الاشتراكي التقليدي عامة:

"ما يجد نفسه في عصرنا في خضم أزمة هو المنظور الإشتراكي برمته والقائم على المركزية الأنتلوجية للطبقة العاملة(البروليتاريا)، و المفهوم التقليدي للثورة على أنها لحظة انهاء القاعدة التي يقوم عليها نظام اجتماعي معين و التحول الى نمط آخر، و كذلك وهم إمكانية ظهور إرادة جماعية واحدة ومتجانسة ستجعل من السياسة شيئا من الماضي".[21]

وفي المحصلة النهائية يمكن القول أن ما بعد الماركسية هو اسم للتحول من *الماركسية النقدية* (وأبرزعلاماتها مدرسة غرامشي) إلى *نقد الماركسية* مؤداه "تزع المصداقية عن الماركسية كموقف سياسي، ومعقوليتها كنموذج تفسيري أكاديمي".[22]

ويتصل بهذا التجاوز للنظرية الماركسية إصرار لدى هذا التوجه في التحليل السياسي على أن التطورات النظرية المعاصرة والقائمة على نقد الفكر الجوهراني تمتد في قدراتها التقويضية لتشمل المسلمات النظرية ليس للماركسية فحسب، وإنما لمجمل التوجهات الفكرية التي سيطرت على حقل التحليل السياسي والاجتماعي .فالليبرالية مثلًا، وما تفرع عنها من مدارس تحليلية–حسب هذا التوجه– لاتشكل بديلًا للنزعة الماركسية من الناحية المفاهيمية، بل شريكة لها في الصدور عن ذات المعين الفلسفي الجوهراني التي طبع التراث الفلسفي الغربي برمته بما فيه النظرية الماركسية[23]. وبالتالي يمكن القول أن "الما-بعد" هنا لا تقتصر على تقويض أسس الخطاب الماركسي، وإنما– وهذه مسألة لا تقل أهمية لأصحابها– تؤشر إلى"هجر بداهات يسمونها جوهرانية."[24]

ولقد كان لإعادة بناء مفهوم الهيمنة في ضوء النقد التفكيكي للفكر الجوهراني والسعي لسحب نتائج هذا النقد إلى حقل التحليل السياسي حضورا مهما.ولعل أفضل مدخل للإلمام باستراتيجية المقاربة غير الجوهرانية **non-essentialist** لإعادة بناء مفهوم الهيمنة بما يتجاوز المقاربات الماهوية له يتمثل في تطويرها لمقاربة علائقية– سنعرض لها في الصفحات اللاحقة– لموضوع تكوين الهويات السياسية، مستمدة من المنظورات غير الجوهرانية للغة وأهمها المنظور البنيوي.

المقاربة ما بعد البنيوية للهويات السياسية

من المعروف أن فرديناند سوسير(1857– 1919)، والذي تشكل مقاربته حول طبيعة اللغة محطة انطلاق لتطورات مهمة في المباحث النظرية للعلوم الإنسانية في الثلث الأخير من القرن العشرين، قد دشن البنيوية بمقولة السمة الاعتباطية للعلامة اللغوية من خلال صياغته لفكرة عدم وجود ارتباط ضروري بين الدال والمدلول،أي أن الرباط الذي تتكون منه العلامة اللغوية بين الدال***signifier***، وهو الصورة الصوتية، و اللفظ والمدلول ***signified***، أي المفهوم أو الصورة الإدراكية، لا يحمل صلة الارتباط الضروري الطبيعي، وإنما هو مستمد من عرف اجتماعي، فمثلًا عندما استخدم بالعربية سلسلة الحروف المتعاقبة ج م ل (جمل) كدال على حيوان له صفات معينة، فإن هذا اللفظ ليس مرتبطًا بضرورة الأشياء مع هذا الغرض الذي كان يمكن تحقيقه باستعمال سلسلة أخرى من الحروف المتعاقبة مثل (لمل) أو (فرر) إذا ما كانت مقبولة من الجماعة اللغوية الناطقة بالعربية،فلا يوجد سبب جوهري نابع من طبيعة مفهوم

الجمل ذاته تحتم استعمال دال بعينه للدلالة عليه، وإنما هو عرف اجتماعي– تاريخي. ولعل تجربة تعلم لغة أجنبية أو الترجمة من لغة إلى أخرى خير شاهد على أن اللغة ليست مجرد عملية تسمية خارجيةnomenclature لمدلولات تظل ثابتة وعابرة للغات[25].

إن ما تشير إليه نظرية سوسير هوأن المدلولات*signifieds* ذات طابع متغير من لغة إلى أخرى، وتتخذ أشكالًا مختلفة لا يمكن بصورة مسبقة تحديدها. ويتصل بذلك أن التحليل اللساني البنيوي كما دشنه سوسير– وهنا تقبع أطروحته في جذر المقاربات ما بعد البنيوية– ينظر إلى أن معنى العلامة اللغوية ينشأ بصورة خالصة من علاقتها مع علامات لغوية أخرى في سياق محدد، الأمر الذي يعني تحولًا في "المنهج المعرفي من محاولة معرفة "ماهية" الشيء إلى "كيفية" ترابط أجزائه وعملها مجتمعة".[26]وإذا كان سوسير قد دشن البنيوية بأطروحة الطبيعة الاعتباطية للعلامة من خلال فكرة عدم الارتباط الضروري بين الدال والمدلول، فإن لحظة ما بعد البنيوية في هذا السياق تبدأ من استلهام تقويض "جاك دريدا" للجوهرانية الكامنة في مفهوم "البنية" باعتبارها تمثيلًا مستجدًا لما أسماه هيدغر "ميتافيزيقيا الحضور"، (أي إعطاء الأولوية للكينونة على الصيرورة)، والتأكيد بدلًا من ذلك على فكرة عدم استقرار الدال على مدلول "فالعلامة هي اسم لانشطار لايمكن لحمه بصفة نهائية بين الدال والمدلول"[27] .فتعدد معاني الدال*polysemy*، وعدم قدرته على الثبات النهائي على مدلولبعينه يجعله عرضة للصياغة بأشكال مختلفة تصل إلى حد التضارب والتنازع. ولعل الأهمية التحليلية لهذه الفكرة أوضح ما تكون في الحقل السياسي الذي يتسم بتحول مستمر في مدلولات دوال سياسية مركزية كالديمقراطية، على سبيل المثال لا الحصر، والتي يمكن بسهولة ملاحظة تباين مدلولاتها التي تمتد من معنى عندما يتم ربطها بخطاب ليبرالي لتتخذ معنى مختلفًا، وقد يكون مخالفًا عند ربطها بالاشتراكية، وآخر مختلفًا بدوره عند ربطها بالقومية ...وهكذا دواليك[28].

نحو مفهوم غير جوهراني للهيمنة:

طور المنظور غير الجوهرانيلتكوين الهويات السياسية حزمة من الأفكار المبتكرة المستلهمة من تخصصات شتى، ووظفها بطريقة خلاقة لإحداث نقلات أساسية في أدوات التحليل السياسي. ولقد كان لمفهوم الهيمنة وإعادة صياغته باتجاه يتجاوز المقاربات الجوهرانية أهمية خاصة في مجال التحليل السياسي ما بعد الحداثي. ومن الأهمية بمكان لاستيعاب المقاربة غير الجوهرانية لمفهوم الهيمنة التشديد أولًا على أن أصحابها قاموا، من خلال توظيف أدوات تحليل نابعة من الدرس ما بعد البنيوي، بدفع استبصارات غرامشي نحو آفاق جديدة هدفها إحداث تحول نوعي في النموذج التفسيريللمفهوم كأداة استراتيجية في التحليل السياسي،وتقديمه من خلال

دراسات نظرية وتطبيقية كحجر أساس للتحليل السياسي.وأهم معالم هذهالمقاربة الجديدة للهيمنة اعتبارها تشير إلى *نمط من العلاقة* قوامها استراتيجية تجميع خلاق لقوىمتناثرة ومتباينة في تكوينها ومواقعها في الجسم الاجتماعي بهدف إنشاء إرادة مشتركة، وليس– كما في الاستعمال الشائع لمفردة الهيمنة– حالة استحواذ لموقع قيادي ذي طبيعة قسرية في البناء السياسي– الاجتماعي.

الهيمنة في المقاربة ما بعد البنيوية ينبغي النظر لها باعتبارها" نمط من العلاقة السياسية، وليست مفهوما طبوغرافيا"[29]، وبالتالي لا يمكن استيعابها على أنها إشعاع من نقطة متميزة في الجسم السياسي. كما أن هذه المقاربة تنطلق من افتراض وجود مشاريع متعددة طامحة إلى بناء هويات سياسية قد يكون بعضها في حالة نزاعية مع بعضها الآخر. فوجود مشاريع *متعددة* طامحة إلى بناء الهوية السياسية لجماعة ما ليست الإشكالية التي تحتاج إلى التأويل بردها إلى جذر أوحد يتجاوزها، كالذهاب مثلًا إلى أن مجمل التوجهات السياسية والأيديولوجية التي تنازعت التاريخ العربي الحديث والمعاصر عبارة عن تجليات لجوهر"نظام أبوي" يخترقها.[30] فتعددية المشاريع الطامحة لقيادة المجتمع هي معطى إمبيريقي ونقطة البداية في التحليل السياسي. ويتصل بذلك دفع هذه المقاربةإلى ضرورة تجاوزفكرة وجود مركز أوحد للهيمنة في المجتمع يكون بمثابة جوهر العملية الاجتماعية انطلاقًا من نقطة ارتكاز متفردة يمكن من خلالها الإمساك بالآليات الاجتماعية برمتها.[31]

ولعل أهم الأدوات التحليلية التي شيدتها "المقاربة ما بعد البنيوية لمفهوم الهيمنة" هي فكرة التمفصل ***articulation***، والتي تشير إلى فعل الربط بين عناصر سياسية وأيديولوجية غير مرتبطة بالضرورة ينتج عنه تحول في هوية هذه العناصر بفعل عملية التمفصل[32].وبالتالي ينبغي النظر إلى عملية الربط الهيمني "التمفصل" بإعتبارها ممارسة خلاقة لأنها تنتج معاني جديدة من معطيات قائمة، فمثلًا ربط الاشتراكية بالقومية سيغير من معنى هذه الدوال بطريقة تنتج معنى لكل منهما يختلف عن ذلك المتحصل من ربط أي منهما بالديمقراطية. هذا يعني أن حقل التمفصل يفترض عدم تجمد العناصر الأيديولوجية على معنى ثابت، إذ إنه في حالة وجود نظام مغلق تكون فيه جميع العناصر الأيديولوجية ذات معنى ثابت تنتفي أية إمكانية للفعل الهيمني ولكن تنتفي معه أيضا أي امكانية للتغيير أو الفعل السياسي. فبدون وجود دوال عائمة يجري التنازع بين الفرقاء السياسيين على إعطائها معاني متباينة تمتنع إمكانية الربط، وبالتالي الهيمنة باعتبارها ممارسة خلاقة، ويسود بدلًا من ذلك عملية التكرار في إنتاج النظام المغلق لنفسه.

تتكثف ممارسة التمفصل عادة في ظرف تكون فيه العناصر "الدوال" الأيديولوجية والسياسية السائدة في مجتمع ما غير متجمدة على معنى ثابت، فالسيولة في معنى الدوال السياسية شرط

ضروري لممارسة التمفصل. الصياغة ما بعد البنيوية لمفهوم الهيمنة تنظر للمعاني والهويات السياسية على أنها جزئية ومؤقتة وضمنيًّا في حالة من السيولة المستمرة التي تبلغ أشدها في حالة "الأزمة العضوية" التي تنشأ معها حالة من الانهيار الدراماتيكي للتماهي المجتمعي العام مع المؤسسات والرؤى السياسية القائمة مما يفسح المجال واسعًا لنقد الأوضاع الراهنة من منظورات مختلفة، وتصبح المعاني التي تحملها دوال سياسية مفتاحية أو رئيسة مثل "الديمقراطية" و"الحرية" و"المساواة" دوالًّا عائمة المعنى ومفتوحة، وبالتالي قابلة للتوظيف من قبل قوى سياسية مختلفة (تشكيلات هيمنية) تقومبمفصلتها مع عناصر أخرى تنتج عنها معان جديدة[33]. وفي هذا السياق، فإن الهيمنة تعني بالضرورة رفض التصور الذي يرى أن المفردات الأيديولوجية لها معنى نهائي مرتبط بالضرورة بطبقات وشرائح اجتماعية بعينها (مثل القول بارتباط الأيديلوجيا القومية أو الديمقراطية بالطبقة الوسطى).

ويوظف أصحاب هذا التوجه– بصورة خلاقة– في تشييدهم لمفهوم الهيمنة بعض معطيات النقد الأدبي المعاصر الذي أبرز أهمية المجاز(أو الاستعارة البلاغية) والكناية في إنتاج المعنى، إذ يقوم التمييز البلاغي بين المجاز والكناية على أن" الأول يقوم على الإبدال والإزاحة اعتمادًا على المشابهة والمشاكلة والقياس، والثانية تزيح وتبدل اعتمادًا على المجاورة والتداعي".[34]فالهيمنة كأداة للتحليل السياسي تحمل عندهم طابع المجاز المرسل***metonymy*** الذي يربط عناصر متجاورة***contiguous***مع بعضها من خلال عملية انزياح ينشأ من خلالها خلق متكافئات بين معانٍ مختلفة.فالممارسة الهيمنية هي الممارسة التي يتم بموجبها خلق التكافؤ **equivalences** بين عناصر مختلفة مثل جعل الدفاع عن إقتصاد السوق والقيم العائلية عنصران متكافئان في خطاب "الأمة البريطانية" في الصياغة اليمينية المتجددة[35]، وبالتالي– كما يشير ديفيد هوارث– أصبح مفهوم الهيمنة يحمل في الصياغة ما بعد البنيوية دلالة البعد الانزياحي في الممارسات السياسية، أي الطريقة التي تقوم من خلالها حركة أو جماعة معينة بتوسيع نطاق خطابها،والجمهور الذي تروم قيادته عن طريق رفع مطالب وأخذ مهام على عاتقها لم تكن موجودة، وليست تابعة لجمهورها في المراحل الأولى لتكوينها[36].

وفي المحصلة النهائية يمكن القول بأن هذه المقاربة تبتعد عن النظر إلى الهيمنة على أنها استحواذ على موقع قيادي ضمن إطار مستقر من تراتبية القوة كما هو شأن التوظيف السائد في بعض نظريات علم الاجتماع والعلاقات الدولية، وإنما تصيغ المفهوم لتجعله مرادفًا لعملية تشكيل سلسلة من علاقات التكافؤ بين مطالب ومواقع وذواتاجتماعية مختلفة تنتج عنها صياغة هوية سياسية جماعية في *سياق نزاعي* يستمد ديناميكيته من وجودحدودفاصلة غير معطاة سلفًا، وذات طبيعة متحركة بين " نحن" و"هم" يحكمها التنازع المستمر على الاستحواذ

على دوال عائمة، وإعطائها محتويات جديدة تغير دلالاتها في نفس الوقت الذي تتغير فيه هوية القوى الحاملة لها. وتأسيسًا على ذلك تتجاوز هذه المقاربة اعتبار "الهيمنة" موقعًا محددًا ضمن البنية المستقرة للنظام السياسي– الاجتماعي[37]، وتنظر لها بدلا من ذلك على اعتبارها نمط من العلاقة السياسية أو قالب للفعل السياسي الخلاق الناسج لعلاقة تكامل و ترابط بين عناصر مختلفة ليست بالضرورة مترابطة مع بعضها.

الخصوصية الحداثية للهيمنة:

يجادل أصحاب المقاربة غير الجوهرانية لمفهوم الهيمنة أن هذا المفهوم بات يمتلك أهمية متزايدة تزامنت مع ما يرونه من انقطاعً تاريخي بين المجتمع الحديث المتسم بالتغييرات الديناميكية المتسارعة والمجتمع التقليدي الذي يغلب عليه طابع الاستقرار والرتابة في إعادة إنتاج مؤسساته. فهم يرون أن النمط الهيمني للفعل السياسي شهد توسعًا هائلًا في العصر الحديث بالتوازي مع الانفتاح الكبير للأفق الاجتماعي نتيجة تضافر عوامل عدة أهمها الطابع التغييري للتكنولوجيا الحديثة المرتبطة عضويًا بديناميكية النظام الرأسمالي المعاصر، وتزامن ذلك مع تبلور وجوه مهمة من الثقافة السياسية الحديثة حول ما أسماه توكفيل بـ" الثورة الديمقراطية" المتسمةبالسعي غير المنقطع للمواءمة بين مبدأي "الحرية" و"المساواة"، ما أفضى إلى اختطاطأفق تاريخي متحركً سمته الأساسية المساءلة المستمرة للترتيبات السياسية– الاقتصادية– الاجتماعية القائمة بما يمنع من تكلسها حول صيغة ثابتة[38]. ويتصل بذلك صعود ظاهرة الجماهير الشعبية منذ منتصف القرن التاسع عشر، وهي ظاهرة مختلفة نوعيًّا عن المجتمع المنقسم إلى طبقات، وتحولها إلى عامل رئيس في الحياة السياسية المعاصرة[39]. ولقد صاحب ذلك نشوء تحولات هيكلية في الجسم السياسي يمكن إجمالها على النحو التالي: أولها، تحول النظام الرأسمالي في الدول الصناعية المتقدمة إلى حالة"الرأسمالية المنظمة"[40]المتسمة بتنامي الأحزاب السياسية الجماهيرية، والتنظيمات النقابية، وجماعات الضغط المنظمة. ثانيها، توسع نطاق تدخل الدولة في العملية الاقتصادية والاجتماعية في القرن العشرين ما أدى إلى بروز أنماط جديدة للدولة مثل "دولة الرعاية الاجتماعية"، و"الدولة الريعية"، سمتها الأساسية تأسيسعلاقة مباشرة بين القوة السياسية وجموع الجماهير الشعبية. وأخيرًا، أفسح توسيع حق الاقتراع دورًا سياسيا مؤثرا للجماهير داخل الإطار المؤسساتي للكثير من الدول داخل الغرب وخارجه مؤذنة بمرحلة يمكن إجمالها في أنها عصر دخول الجماهيرإلى الحياة السياسية، وصاحبها بروز نمط جديد من المثقفين وظيفتهم الأساسية تنظيم الجماهير ابتداءً من الناشطين الحزبيين، ووسيلتهم المنشور الحزبي، والعمل التنظيمي المباشر منذ منتصف القرن التاسع

عشر، وانتهاءً بتقنيي وسائل الإعلام الجماهيري، ووسائل التواصل الاجتماعي في زمننا الراهن[41].

جعلت الحداثة من "الهيمنة" بمعنى الممارسة المستمرة للتمفصل في سياق نزاعي النمط الأكثر شيوعًا لممارسة السياسة[42]، لأن إعادة إنتاج مساحات اجتماعية واسعة ومتعددة بات بالضرورة يتم ضمن شروط متغيرة باستمرار،وتتطلب تجديدًا مستمرًّا في إنتاج الواقع الاجتماعي. فالمتمعن في التجربة الأوروبية منذمنتصف القرن التاسع عشر،وتجارب أخرى خارجها، سيلمس بروز سياق جديد يتسم بعدم استقرار المساحات السياسية، والحاجة المستمرة للقوى المنخرطة في الصراعات والنزاعات السياسية للتواؤم مع الشروط المتحولة للعمل السياسي، وبالتالي الحاجة إلى إعادة تعريف مستمر لهويتها، حيث باتت عملية الربط (التمفصل) بين انتماءات ومطالب سياسية واجتماعية متفرقة من خلال خلق سلسلة تكافؤ بينها شرطًا مسبقًا في بناء هويات جماعية تتجاوز في تعقيدات عملية إنشائها مسألة إقامة تحالف ظرفي بين هويات ناجزة، حتى بات يمكن القول أنه لم يعد هناك فعل سياسي جذري لا يستبطن مفهوم"الهيمنة"[43].

الخاتمة:

عرضت هذه الدراسة لمفهوم الهيمنة بدءًا من نشوئه في الفكر اليوناني القديم، ومرورًا بظهوره بمعنى مختلف في خطاب الاشتراكيين الاجتماعيين الروس في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومن ثم إعادة صياغته في فكر أنتونيو غرامشي، ووصولًا إلى إعادة صياغته وإنتاجه في مدرسة التحليل السياسي ما بعد البنيوي في وقتنا الحاضر، مفردة اهتمامًا خاصًّا للتطور الأخير. وعلى امتداد هذا المسار، تعرض المفهوم لأنماط شتى من التعديل والتحوير والقلب، عملت الدراسة على توضيح أبعادها. وإذا كانت البدايات الأولى للمفهوم تعود تاريخيًّا إلى تيارات خارج التراث الماركسي، فإنه يستعمل اليوم من قبل مدارس في التحليل السياسي قامت على أنقاض الخطاب الماركسي فيما يسمى "ما بعد الماركسية" ترمي إلى تحرير النمط الهيمني للسياسة من القيود الميتافيزيقية المتمثلة في أفكار مثل قوانين التاريخ، والروافع الضرورية له مثل الطبقة الإجتماعية، وتشدد بدلا من ذلك على الممارسة والفعل السياسي عوضا عن القوانين التاريخية والحتميات السوسيولوجية.

ومن المفيد أن نستحضر أن مفهوم الهيمنة وإن ظهر في بداياته وكأنه إضافة متممة للأطروحات الأساسية للنظرية الماركسية، إلا أنه شهد تطورات وتحولات أصبح يحمل معها مقولات نظرية وتحليلية تتنافر، بل وتنقض الركائز النظرية الأساسية للخطابالماركسي، ولعل واحدًا من الاستخلاصات المفيدة في استيعاب تطور مفهوم الهيمنة وصولًا إلى صيغته الراهنة هو الكشف عن مواطن الضعف والهشاشة والتقادم في التحليل الماركسي برمته– التقليدي منه والمحدث– بصورة تدفع النقاش حول انسداد أفق المدرسة الماركسية في التحليل السياسي، أو ما يسمى بـ"أزمة الماركسية" إلى آفاق أبعد من ربطها بسقوط الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية. فالمتابعة النظرية لتطور مفهوم الهيمنة تكشف عن أن "نهاية الماركسية" سبقت واقعة سقوط الكتلة الاشتراكية،وأن مفهوم الهيمنة المتوسع بأثره التفكيكي كان بمثابة حصان طروادة لهذا الخطاب. ونذهب أبعد من ذلك إلى القول أن مفهوم الهيمنة يرتسم في وقتنا الحاضر عند المنافحين عن مركزيته للتحليل السياسي باعتباره يمثل قطيعة مع أية نظرة ماهوية للمجتمع والتاريخ، لذلك لم يكن مستغربًا أن يبرز مفهوم الهيمنة اليوم في سياق توجه المقاربات ما بعد الحداثية المناهضة للجوهرانية***essentialism*** ليشكل مهمازًا رئيسًا في توسيع نطاق اهتماماتها خارج نطاق النقد الأدبي والفلسفي والجمالي إلى مجال التحليل السياسي. ولم يعد مستغربًا أيضاأن ينظر بعض الباحثين المعاصرين إلى مفهوم الهيمنة باعتباره بات يشكل فتحًا جديدًا في التحليل السياسي المعاصر، وانطلاقة واعدة تتغذى من التطورات المفاهيمية المتلاحقة في مقاربات ما بعد الحداثة.

ولكن ينبغي الإشارة إلى أن هذا التوجه الواعد في التحليل السياسي المعاصر،والذي قدم منظورات غير جوهرانية مهمة على صعيد تحليل الهويات السياسية كما في دراسات مبتكرة لموضوعات فرضت نفسها على حقل التحليل السياسي في العقود الأخيرة مثل صعود اليمين المتشدد في أوروبا،وتوسع التوجهات القومية المتشددة عقب انهيار المنظومة الاشتراكية، وصعود الاتجاهات الشعبوية في أمريكا اللاتينيةوانهيار نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقياوغيرها من الدراسات[44]، لا يزال مفهومًا مفتوحًا على التطوير النظري، والحاجة إلى مزيد من الدراسات التطبيقية.ولتوضيح الأهمية المنهجية لهذه الصياغة الجديدة لمفهوم الهيمنة في السياق العربي نشير–على سبيل المثال– إلى أن حركات الإسلام السياسي في العالم العربي خضعت عادة للتفسير الجوهراني القائم على افتراضات غائية لم ير في تحولاتها سوى انكشاف وتطور حتمي لجوهر كامن في أصل هذه الحركات أو الجماعات السياسية[45]، فيما القراءة التفكيكية للإسلام السياسي المنبثقة من الصياغة ما بعد البنيوية لمفهوم الهيمنة ستكشف أن توسع مهام ونشاطات هذه الحركات في حقول وفضاءات اجتماعية مجاورة أو محاذية لها تم

بفعل سلسة متصاعدة من التمفصلات السياسية .وكمايعرف الكثيرون اتخذ توسع نفوذ جماعات الإسلام السياسي نمط الخروج من مرحلة الجماعة الدعوية المحصورة الاهتمامات بالنشاطات الوعظية إلى القيام بأعمال خيرية واجتماعية انسحبت منها الدولة بعد عملية إعادة البناء النيوليبرالية التي شهدها عدد من الدول العربية خصوصا في العقود التالية لسبعينيات القرن العشرين، وكان مما ترتب على ذلك إعادة توصيف عناوين هذه الحركات، ومن ثم استحداث وصف "الإسلام السياسي" عندما شرعت هذه الحركات بتقديم نفسها كبديل سياسي للوضع القائم بحكوماته ومعارضاته التقليدية. وكان من محصلة ذلك إعادة التفسير لمعنى "الدعوة" ذاته في كل مرحلة من مراحل توسع نشاط هذه الجماعات، وإضفاء معان جديدة عليه لم تكن موجودة في مهاد قيام هذه الحركات والجماعات، ولعل التحول الدراماتيكي الذي شهدته الجماعات السلفية في مصر في الفترة المصاحبة واللاحقة لثورة يناير 2011م يمثل مادة مواتية للتدليل على هذه المسألة.[46]

مراجع الدراسة

المراجع العربية

- أبورمان، محمد."حزب النور السلفي وجدلية الأيديولوجيا"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 46، 6 /2015.
- إهرنبرغ، جون.**المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة**، ترجمة علي حاكم صالح و حسن ناظم، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2008).
- الرويلي، ميجان وسعد البازعي.**دليل الناقد الأدبي: إضاءة لأكثر من سبعين تيارًا ومصطلحًا نقديًّا معاصرًا**،ط3، (الدار البيضاء وبيروت: المركز الثقافي العربي، 2002).
- النقيب، خلدون حسن.**الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر دراسةبنائية مقارنة**، ط2،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996م).
- ولد أباه، السيد.**التاريخ والحقيقة لدى ميشيل فوكو**، (بيروت: دار المنتخب العربي، 1994).

المراجع الأجنبية

Anderson, P. (1976). The Antinomies of Antonio Gramsci. *New Left Review*, (100), pp.5-76.

Arditi, B. (2007). Post-hegemony: Politics Outside the Usual Post-Marxist Paradigm. *Contemporary Politics*, 13(3), pp.205-226.

Arendt, H. (1966). *The Origins of Totalitarianism*. New York: Harcourt, Brace & World.

Ayubi, N. (1995). *Over-stating the Arab State*. London: I.B. Tauris.

Bocock, R. (1986). *Hegemony*. Chichester [West Sussex]: E. Horwood.

Bowman, P. (2007). *Post-Marxism VersusCultural Studies*. Edinburgh: Edinburgh Univ. Press.

Critchley, S. and Marchart, O. (2004). *Laclau*. London: Routledge.

Culler, J. (1985). *Saussure*. 5th ed. London: Fontana/Collins.

Descombes, V. (1980). *Modern French Philosophy*. Cambridge [England]: Cambridge University Press.

Foucault, M. and Rabinow, P. (1984). *The Foucault Reader*. New York: Pantheon Books.

Foucault, M. and Sheridan, A. (2012). *Discipline and Punish*. New York: Vintage.

Gramsci, A., Hoare, Q. and Nowell-Smith, G. (n.d.). *Selections from the Prison Notebooks of Antonio Gramsci*.

Haugaard, M. and Lentner, H. (2006). *Hegemony and Power*. Lanham, MD: Lexington Books.

Howarth, D. (2013). *Poststructuralism and After*. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Kołakowski, L. (1992). *Main Currents of Marxism*. Oxford: Oxford University Press.

Laclau, E. (1990). *New Reflections on the Revolution of Our Time*. London: Verso.

Laclau, E. and Mouffe, C. (2001). *Hegemony and Socialist Strategy*. 2nd ed. London: Verso.

Lash, S. and Urry, J. (2014). *The End of Organized Capitalism*. [Place of publication not identified]: Polity Press.

Macpherson, C. (2011). *The Real World of Democracy*. New York: House of Anansi Press.

Mitchell, R. (1969). *The Society of the Muslim Brothers*. London: Oxford University Press.

Mouffe, C. (1979). *Gramsci and Marxist Theory*. London: Routledge & Kegan Paul.

Norval, A. (1996). *The Construction and Crisis of Apartheid Hegemony*. New York: Verso.

Nye, J. (2004). *Soft Power*. New York: Public Affairs.

Said, E. (1979). *Orientalism*. New York: Vintage Books.

Saussure, F. (1959). *Course in General Linguistics*. New York: Philosophical Library.

Sharabi, H. (1992). *Neopatriarchy*. New York [u.a.]: Oxford Univ. Press.

Smith, A. (2003). *Laclau and Mouffe*. London: Routledge.

Torfing, J. (1999). *New Theories of Discourse*. Oxford, UK: Blackwell Publishers.

هوامش الدراسة

[1]خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر دراسة بنائية مقارنة**، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996م، ص.17

[2]MichelFoucault, and Paul Rabinow, ***The Foucault Reader***, New York, Pantheon Books, 1984, pp.76-100

[3]Michel Foucault and Alan Sheridan *Discipline and Punish*, New York, Vintage, 2012

انظر كذلك، السيد ولد أباه، **التاريخ والحقيقة لدى ميشيل فوكو**، بيروت، دار المنتخب العربي، 1994، ص ص 86-87

[4]Nazih N. Ayubi, ***Over-stating the Arab State,*** London, I.B. Tauris, 1995,p.6

[5]MarkHaugaard, and Howard H. Lentner, ***Hegemony and Power,*** New York, Lexington Books, 2006, pp. 24-26

[6]Nazih N. Ayubi, Op.Cit.

[7]Robert Bocock, ***Hegemony***, London, Tavistock Publications, 1986, p. 25

[8]Parry Anderson, The Antinomies of Antonio Gramsci, ***New Left Review***, No.100, 1976-77, pp.5-76.

[9]Ibid, p. 17.

[10]Ibid, p. 31.

[11]Ernesto Laclau, and Chantal Mouffe, ***Hegemony and Socialist Strategy***, 2nd ed, London, Verso, 2001, p.65.

[12]جون إهرنبرغ، **المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة**، ترجمة علي حاكم صالح و حسن ناظم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2008، ص ص 392–396.

[13]Ernesto Laclau and Chantal Mouffe, op.cit., pp. 65-66.

[14]Chantal Mouffe, ***Gramsci and Marxist Theory***. London, Routledge & Kegan Paul, 1979, pp. 39-47.

[15]Antonio Gramsci, ***Selections from the Prison Notebooks of Antonio Gramsci***, London, Lawernce and Wishart, 1971,p.133.

[16]Ibid, pp. 125-133.

[17]DavifdHowarth, ***Poststructuralism and After***, London, Palgrave Macmillan, 2013, p16.

[18]ميجان الرويلي وسعد البازعي. **دليل الناقد الأدبي: إضاءة لأكثر من سبعين تيارا ومصطلحا نقديا معاصرا**. ط3، الدار البيضاء وبيروت، المركز الثقافي العربي، 2002، ص74.

[19]Ernesto Laclau and Chantal Mouffe, op.cit., p.69.

[20]Simon Critchley and Oliver Marchart, ***Laclau***, London, Routledge, 2004, p.35.

[21]Ibid.

[22]Paul Bowman, ***Post-Marxism Versus Cultural Studies***, Edinburgh, Edinburgh Univ. Press, 2007, p.11.

[23]لاستجلاء الخلفية الميتافيزيقية ذات الطابع الجوهراني للنظرية الماركسية و الممتدة إلى جذر الفكر الفلسفي، انظر الدراسة المرجعية

LeszekKołakowski, ***Main Currents of Marxism, part1***,Oxford, Oxford University Press, 1992.

[24]Paul Bowman, 2007, op. cit. p.12.

[25]JonathanCuller, ***Saussure***, London, Fontana/Collins. (1985), p.19.

[26]ميجان الرويلي وسعد البازعي، 2002، مرجع سابق، ص.68

[27]Ernesto Laclau and Chantal Mouffe, op.cit. , p.113.

[28]حول تحولات الفكرة الديمقراطية الحديثة انظر الدراسة المفصلية لماكفرسون

C.B.Macpherson, *The Real World of Democracy*, New York, House of Anansi Press, 2011

[29]Ernesto Laclau and Chantal Mouffe, op.cit. , p.141

[30]HishamSharabi, ***Neopatriarchy***, New York, Oxford Univ. Press, 1992.

[31]Ernesto Laclau and Chantal Mouffe, op.cit. , p.140.

[32]p. 105.

[33]Anna Marry Smith,***Laclau and Mouffe***, London, Routledge, 2003, p.164

[34]ميجان الرويلي وسعد البازعي، 2002، مرجع سابق، ص.73

[35]Anna Marie Smith,***Laclau and Mouffe***, op.cit. pp.163-164

[36]DavifdHowarth, ***Poststructuralism and After***, op.cit. p202.

[37]Ernesto Laclau and Chantal Mouffe, op.cit.p.139.

[38]Ibid, pp. 152-159.

[39]حول ظاهرة التحول من المجتمع الطبقي إلى المجتمع الجماهيري، إنظر:

Hannah Arendt, *The Origins of Totalitarianism*, New York, Harcourt, Brace & World, 1966.

[40] Scott Lash and Jhon Urry, ***The End of Organized Capitalism***. Cambridge, Polity Press, 2014.

[41]Jacob Torfing, ***New Theories of Discourse***, Oxford, UK: Blackwell Publishers, 1999, p.110

[42]Ernesto Laclau and Chantal Mouffe, op.cit.p.138.

[43]Ibid, p. 108.

[44]Aleta Norval,**The *Construction and Crisis of Apartheid Hegemony***, New York, Verso,1996.

[45]RichardMitchell, ***The Society of the Muslim Brothers***, London, Oxford University Press, 1969.

[46]انظر، محمد أبو رمان، "حزب النور السلفي وجدلية الأيديلوجيا"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 46، 6 /2015.